



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الاولى العدد (12)
ابريل 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (ابريل 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (April 2011)

Contents

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	2
1-2 التضخم:	3
2-2 عرض النقود:	4
3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	6
4-2 أداء التمويل المصرفى:	7
5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:	8
6-2 الذهب:	11
7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :	12

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة على أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف الى تملك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والقدي وتحقيق الاهداف التنموية في السودان" .

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

يتوقع ان يتواصل تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية وينمو بمعدل 4.5% سنوياً في عام 2011 م، بانخفاض طفيف عن معدل 5% في عام 2010 م . وتشير التوقعات الى امكانية تحقيق معدل نمو 2.5% في الاقتصاديات المقدمة مقارنة بـ 6.5% في الدول النامية بـ نهاية هذا العام 2011 .

ويشكل الارتفاع المستمر في اسعار الغذاء والسلع الاساسية مصدر الخطر الرئيسي على الاسر الفقيرة في جميع اقتصادات العالم، حيث ينتقل اثر ارتفاع اسعار السلع قابلة للتبادل الدولي عبر الية الحساب الجارى الى اقتصادات الدول التي تواجه نقصاً في الغذاء مسبباً كثيراً من التعقيدات في الدول النامية على وجه التحديد .

ارتفعت مؤشرات معظم الاسواق المالية العالمية فقد قفز مؤشر داوجونز الصناعي 4% بينما ارتفع ستاندرد آند بورز-500 نقطة بنسبة 8.2% وارتفع ناسداك 3.3%، وأغلق مؤشر نيكاي لأسهم الشركات اليابانية الكبرى مرتفعاً 90.157 نقطة إلى 74.9849 نقطة ، بينما كان مؤشر فاينشال تايمز 100 البريطاني مستقراً دونما تغير يذكر بينما ارتفع كاك 40 الفرنسي 9.0% وارتفع داكس الألماني بمعدل 1% . وهذا يدل على تعافي الاقتصاديات المقدمة ، الا ان البورصات الاقليمية على وجه التحديد قد ابرزت تدنياً ملحوظ ، فقد انخفض مؤشر بورصة القاهرة بنسبة 8.7% خلال شهر ابريل 2011 متأثراً بحالة عدم اليقينية التي تشهدها المنطقة والتي ادت الى هروب كثير من رؤوس الاموال الى الخارج، بينما انخفض مؤشر بورصة تونس من 4463 نقطة بـ نهاية مارس الى 4194 نقطة اي بنسبة 6%، ليعاد الارتفاع بعد الاستقرار السياسي النسبي ليصل بـ نهاية الشهر الى 4272 نقطة، غير ان الاتجاه العام في انخفاض مستمر . وانخفض مؤشر البحرين من 1532 نقطة بداية ابريل 2011 م الى 1404 نقطة بـ نهاية ابريل اي بمعدل 2% ، ويشير الاتجاه العام لمعظم مؤشرات الاسواق المالية في منطقة الشرق الاوسط الى استمرار انخفاض حجم التداول وتدني المؤشرات، وهي استجابة متوقعة لقرارات المستثمرين في ظل عدم اليقينية التي تلازم الاسواق المالية حالياً . وتشير التحليلات الى خسائر كبيرة جراء اضطرابات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

بالرغم من مصاعب ديون اليونان ادت اجراءات رفع سعر الفائدة بواسطة البنك المركزي الأوروبي الى ارتفاع سعر اليورو مقابل العملات الرئيسية ، حيث بلغ 1.45 دولار بنهاية ابريل 2011 . تراجع الجنيه الاسترليني لادنى مستوى له منذ شهرين مقابل الدولار في نهاية ابريل 2011 ليقى تحت ضغط لخاوف من تباطؤ الاقتصاد البريطاني اذ تراجع الى 1.5959 دولار وهو أدنى سعر منذ 31 يناير وخفضت بريطانيا توقعها الرسمي للنمو الاقتصادي لعام 2011 من 2.1% الى 1.7% .

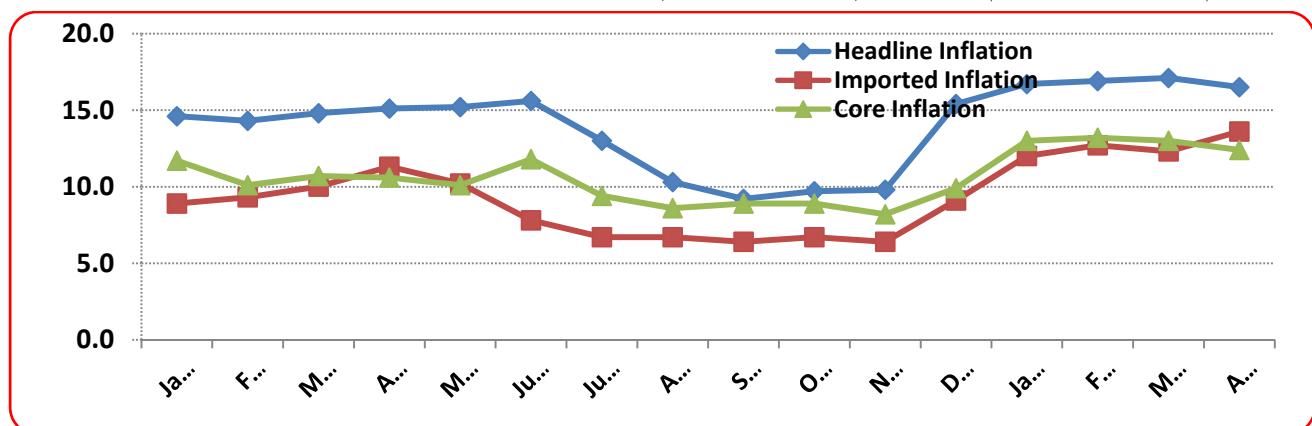
هناك تراجع طفيف في التضخم لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر ابريل 2011 مقارنة بمارس الماضي عدا الصين(5.1%) ومنطقة اليورو(2.8%) و مصر(11.9%).اما موقف بقية الشركاء كالاتى: الامارات العربية (4.1%)، كوريا (4.2%)، اليابان (0.2%)، الهند(8.8%) ، السعودية (4.7%) . وعليه من المرجح ان يؤدى ذلك الى انخفاض التضخم المستورد في السودان لكن بفترة ابطة قد تتدلى عدة شهور .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلى انخفاضاً طفيفاً خلال شهر ابريل 2011 حيث بلغ التضخم الكلى (headline inflation) 16.5% في ابريل 2011، وذلك لانخفاض مساهمة مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية متمثلة في اللحوم والخضروات والفواكه والبقوليات ، كذلك انخفض معدل التضخم الاساسى (core inflation) الى 13.6% وارتفع التضخم المستورد (imported inflation) الى 12.4% في ابريل 2011 م وذلك لارتفاع اسعار بعض السلع المستوردة متأثرة بالتدبب في اسعار الصرف خلال شهر مارس 2011 .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم يناير 2010 الى ابريل 2011



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

تكتن الحلول الجذرية لظاهرة التضخم الحالية في السودان في تشجيع الاتاج المحلي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وذلك يتطلب جهود متضارفة من اجل ترقية الاتاج المحلي ووضع الترتيبات الازمة لانجاح استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات بشكل يضمن معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

بالاضافة الى ذلك يطبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماسية لامتصاص فائض السيولة عبر اليات البنك المركزي المتعارف عليها والتي تشمل الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي والادوات الاخرى . ويوقع ان تتم السيطرة على معدلات التضخم اخذين في الاعتبار المدى الزمني لاثر التغير في عرض النقد وسعر الصرف على معدلات التضخم .

2-2 عرض النقد:

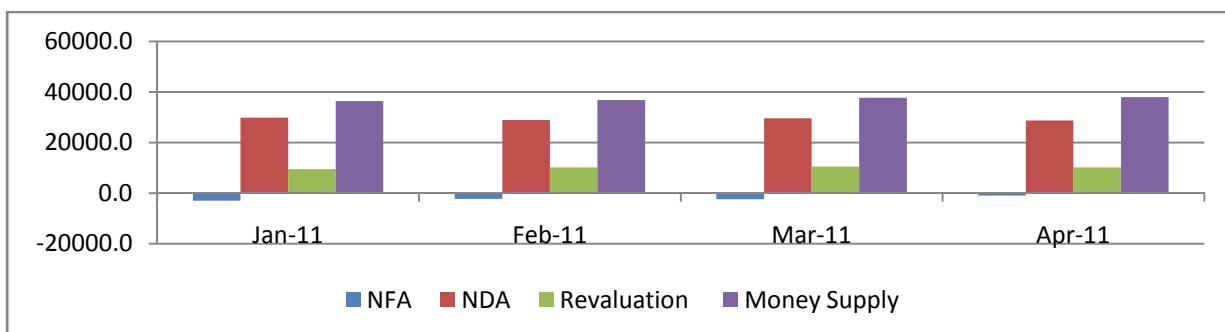
ارتفع عرض النقد بـنهاية ابريل 2011م الى حوالي 37998.8 مليون جنيه ، بمعدل نمو تراكمي بلغ 7% منذ بداية العام الجدول رقم (1) عرض النقد يناير 2011م - 31 ابريل 2011م

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	36388	2.5
Feb-11	-2299	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11	-2217.5	29654.9	10361.2	37798.6	6.5
Apri-11*	-928.6	28750.5	10176.9	37998.8	7.0

المصدر الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء - ادارة الاحصاء

هناك عدة اسباب لارتفاع معدلات التضخم بهذه الكيفية يمكن ايجازها في الاتي : التوسيع النقدي، تغيرات سعر الصرف، ضمور الاتاج المحلي، التمويل بالعجز عن طريق الاستدانة من الجهاز المركزي، التضخم المستورد وعوامل اخرى، واذا اخذنا في الاعتبار الاثار الديناميكية لكل من التغير في عرض النقد وسعر الصرف والتضخم، يمكن ان تزداد الضغوط التضخمية خلال النصف الثاني وفقاً لوقعات التغير في صافي الاصول المحلية والاجنبية .

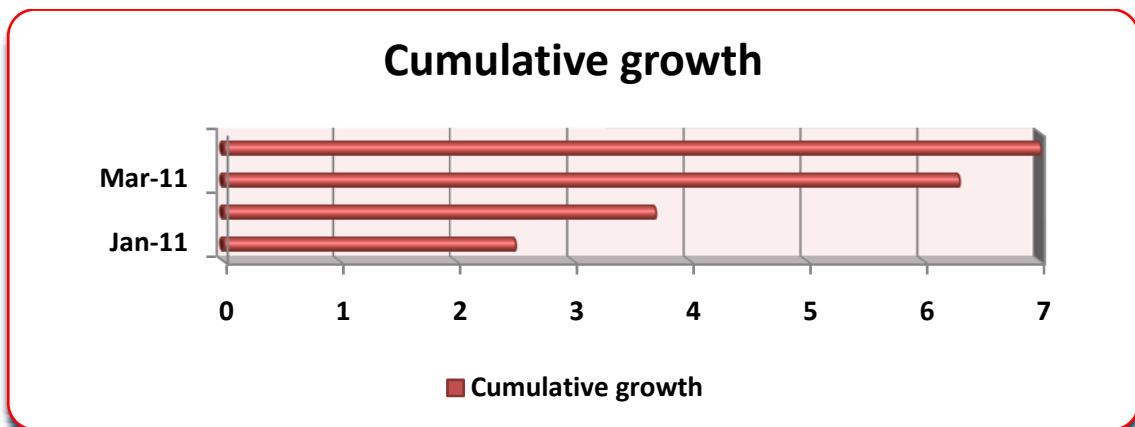
الشكل (2) عرض النقد يناير - ابريل 2011



ليس هناك تغير كبير في مدى التعمق النقدي في الاقتصاد السوداني، حيث استقرت نسبة عرض النقود $M1$ إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 11% خلال الأعوام الخمسة السابقة، بينما استقرت نسبة عرض النقود $M2$ إلى الناتج المحلي الجمالي في حدود 22%. وبالنظر إلى مكونات عرض النقود يمكن ملاحظة أن مصدر التوسيع النقدي هو صافي الأصول الأجنبية، وهذا يعني بان التحسن في اداء القطاع المخارجي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد بالرغم من اثاره الابيجابية في تحقيق استقرار سعر الصرف، ولذلك يمكن ان تؤدي اجراءات شراء الذهب وبناء احتياطيات النقد الأجنبي والتدخل في سوق النقد الأجنبي إلى تحقيق استقرار سعر الصرف وهو اهم مصادر التضخم في الاقتصاد السوداني، كما اثبتت ذلك الدراسات التجريبية التي اعدها البنك المركزي، ولذلك يمكن القول بان استهداف سعر صرف مستقر من شأنه ان يساعد على تخفيض معدلات التضخم بشكل منتظم.

هناك علاقة قوية بين تنامي الكتلة النقدية وتغيرات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم واذا اخذنا في الاعتبار المدى الزمني لاثر كل من تغيرات الكتلة النقدية وسعر الصرف على المستوى العام للاسعار حسب الدراسات التي اعدها البنك المركزي في هذا الشأن والتي توضح بان اثر انتقال التغير في عرض النقود يأخذ مدي 10-12 شهراً بينما اثر سعر الصرف يتراوح بين 8 الى 9 اشهر، يراقب البنك المركزي اوضاع السيولة في الاقتصاد على اساس يومي واسبوعي للتتأكد التام من المواءمة بين متطلبات تخفيض معدلات التضخم وتوفير السيولة للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

الشكل (3) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2011 إلى مارس 2011 م



2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 7833.2 جنية في مارس 2011 إلى 6814.2 في أبريل 2011، وتراجع متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي من 3.4398 في مارس 2011 إلى 3.2962 في أبريل 2011، وتدنى حافز الصادر إلى 4.77٪، ويعزى ذلك إلى تحسن موقف ميزان المدفوعات في الربع الأول من العام والذي ساعد على توفير النقد الاجنبي للبنوك والصرافات بشكل منتظم، كما انخفض متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.9541 جنية في مارس 2011 إلى 3.8708 في أبريل، وبلغ متوسط سعر صرف اليورو في السوق الموازي 4.6668 جنية في مارس 2011. وسئدى خطة الضخ بالنقد الاجنبي والية تحديد سعر الصرف حالياً إلى مزيد من الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم والتي تعتبر اهم اهداف المرحلة الحالية المتمثلة في تحقيق استقرار سعر الصرف، وبغض النظر عن تائج التفاوض في لجان قسمة الأصول والخصوم بين الشمال والجنوب من المؤكد سيكون هناك تحسن واضح في القطاع الخارجي مما يؤدي إلى مزيد الاستقرار الاقتصادي في الطرفين، وما لاشك فيه ان استقرار وتطور دولة الجنوب الوليدة مرهون بالاستقرار الاقتصادي والسياسي لدولة الشمال، بينما تؤدي جهود التعاون الاقتصادي في مجالات التجارة والاستثمار لدعم وتطوير البيانات التحتية لدولة الجنوب وتوفير السلع الضرورية لغالبية السكان ، ولذلك يعتبر التعاون والتكمال الاقتصادي بين الشمال والجنوب ضرورة حتمية لاستمرار مشروع البترول واستقادة الطرفين من عائدات النفط ووضع الترتيبات الالزمة لتكامل اقتصادي يحقق المصالح المشتركة .

أدى تحسن ميزان المدفوعات في الثلث الأول 2011 إلى تسهيل بعض عمليات النقد الاجنبي، وتوفير النقد الاجنبي لمقابلة معظم احتياجات الاستيراد والسفر والعلاج وخلافها . الا ان تحسن موقف ميزان المدفوعات ادى الى تعديل كبير في مكونات الكتلة النقدية عن طريق بند صافي الأصول الأجنبية، فنتيجة لتحسين موقف ميزان المدفوعات واجراءات التدخل في سوق النقد الاجنبي لتعقيم الآثار السالبة للتوسيع النقدي فقد استقر سعر صرف الجنيه السوداني مقابل معظم العملات الأجنبية .

وفي إطار المتابعة والمراجعة المستمرة لضوابط وتجيئات التعامل بالنقد الاجنبي، أصدر البنك المركزي منشوراً يتعلّق بالبيع لغرض السفر لدولة اثيوبيا سمح بموجبه لشركات الصرافة بالبيع لغرض السفر قداً او تحويلًا يبلغ لا يتجاوز 750 يورو او ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر . كما اصدر بنك السودان المركزي منشوراً آخر تقرّر بموجبه السماح بالتحويل من حساب المقاولين المحليين الخاص بالنقد الاجنبي لسداد الالتزامات التي تنص عليها العقود

الموقعة مع جهات أجنبية. ويواصل البنك المركزي عن كثب متابعة كافة الاجراءات والضوابط التي اتخذت خلال الفترة الماضية لضمان استقرار سعر وذلك لتعزيز الصادرات غير البترولية وخلق التوازن في الميزان التجارى .

2- أداء التمويل المصرفي:

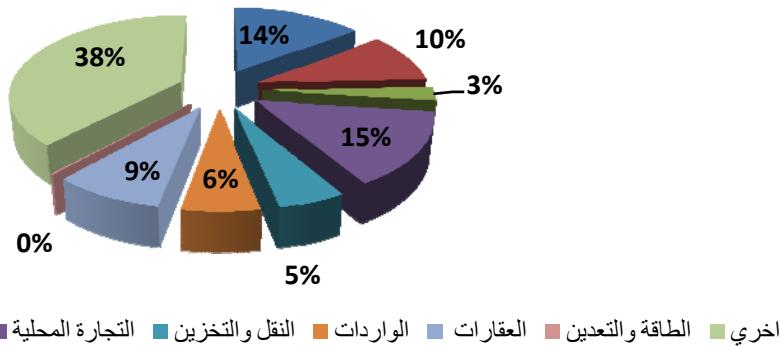
استحوذ القطاع الصناعي على نسبة 29.1% من اجمالي التمويل المصرفي لشهر مارس، ولذلك يمكن القول بان الحوافر التي يعطيها البنك المركزي للبنوك قد نجحت في توفير التمويل للقطاعات ذات الاولوية ، ويليه بند الاخرى (ويشمل التمويل العقارى وتمويل الخدمات ، ، ، الخ) حيث بلغ 26.3% ، ومن ثم قطاع التجارة المحلية بنسبة 13.9% ، ثم قطاع الواردات بـ 9.7% . وبالرغم من اقتراب الموسم الزراعى الا ان تدفق التمويل المصرى لقطاع الزراعة مازال ضئلاً ، ويشجع البنك المركزي البنك التجارى لاعطاء اولوية لخزانتاج الزراعى فى الموسم القادم ، على ان يتم تقديم التمويل فى مواعيد مناسبة لمقابلة العمليات الزراعية فى وقت مبكر حتى يسهم التمويل فى دفع القطاع الزراعى والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمية وفى مقابل ذلك سيعطى البنك المركزي الاولوية للبنك الذى تقدم التمويل الزراعى فى الحصول على النقد الاجنبى، وتسهيل الاحتفاظ بنساب على فى سوق الاوراق المالية وحوافز متعددة تساعد فى توجيه التمويل لهذا القطاع لترقية الصادرات غير البترولية .

الجدول رقم (2) تدفق ورصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات، مارس 2011 م : بملايين الجنيهات

النسبة	الرصيد	النسبة	التدفق	القطاع
%14.4	2,580.80	%6.2	114.1	الزراعة
%9.8	1763.8	%29.1	532.3	الصناعة
%2.8	504.50	%2.3	42.5	ال الصادر
%14.6	2,617.90	%13.9	254.2	التجارة المحلية
%5.2	941.10	%6.0	109.1	النقل والتخزين
%6.1	1,103.70	%9.7	177.8	الواردات
%8.7	1,568.80	%5.4	97.8	العقارات
%0.2	37.70	%1.0	19.0	الطاقة والتعدين
%38.1	6,846.80	%26.3	480.5	اخرى
%100.0	17,965.10	%100.0	1827.2	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر مارس 2011م :-



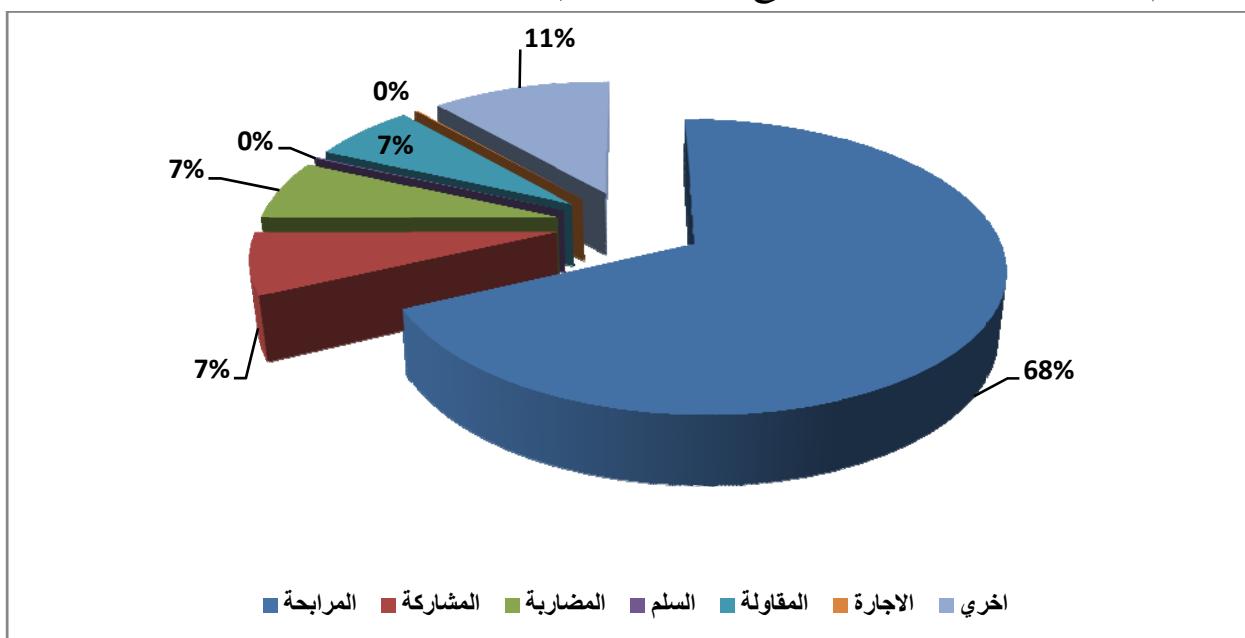
جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011م:- (بملايين الجنيهات)

الصيغة	المبلغ	%
المراجحة	1272	68.1
المشاركة	129	6.9
المضاربة	126	6.8
السلم	3	0.2
المقاولة	123	6.6
الاجارة	2	0.1
آخرى	213	11.4
المجموع	1868	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

يلاحظ ترکز التمويل بصيغة المراجحة دون الصيغة الأخرى والتي بلغت نسبتها حوالي 68.1% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي لهذا الشهر وذلك نظراً لضمان الربحية بالإضافة إلى عدم تعرضها للمخاطر وعمليات التغير المصرفى ، ومن ثم سجلت الصيغة الأخرى نسبة 11.4%، تليها المشاركة بنسبة 6.9% ، كما يلاحظ تجاهل البنك للتمويل بصيغتي السلم والاجارة بالرغم من مساهمتهما في تمويل القطاع الزراعي والبنية التحتية اذ بلغت نسبة التمويل فيما 0.2% على التوالي. ويمكن القول بأن انماط التمويل طويلاً المدى عن طريق عقود الاجارة بتنوعها قد شجعت اشكال متعددة من التمويل العقاري ويتوقع ان تنهج البنك منحى لتطبيق صيغ التمويل الأخرى وفقاً للاسس الشرعية المعارف عليها لتقاسم مخاطر التمويل والعائد .

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر ابريل 2011م :-



5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

ركز البرنامج الاسعافى 2011-2013 على هدف الاستقرار الاقتصادى بالسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف، على ان تتم معالجة اختلالات القطاع الخارجى بدعم الانتاج资料ى وترشيد الاستيراد عن طريق استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات غير البترولية. وبقراة عاجلة لموقف القطاع الخارجى وفقاً للاداء الفعلى للربع الاول يلاحظ الاتى: سجل الميزان التجارى فائضاً قدره 1478 مليون دولار، وذلك نتيجة لتحسين عائدات الصادرات البترولية بسبب ارتفاع اسعار البترول عالمياً ، وايضاً بسبب نمو صادرات الذهب وال الصادرات غير البترولية، بينما بلغ الفائض الكلى فى ميزان المدفوعات 178 مليون دولار، لقد شجع تحسن اداء القطاع الخارجى على استقرار سعر الصرف خلال الفترة الماضية فى اطار سياسة الضخ بالنقد الاجنبى، والتي ادت الى تراجع نسبة الحافز الى 4.77% ، وتقارب القارب بين السعر الرسمى والموازى ، ونتيجة لذلك ارتفع بند صافي الاصول الاجنبية مما ادى الى توسيع القاعدة النقدية واستمرار التوسع النقدى وارتفاع الضغوط التضخمية.

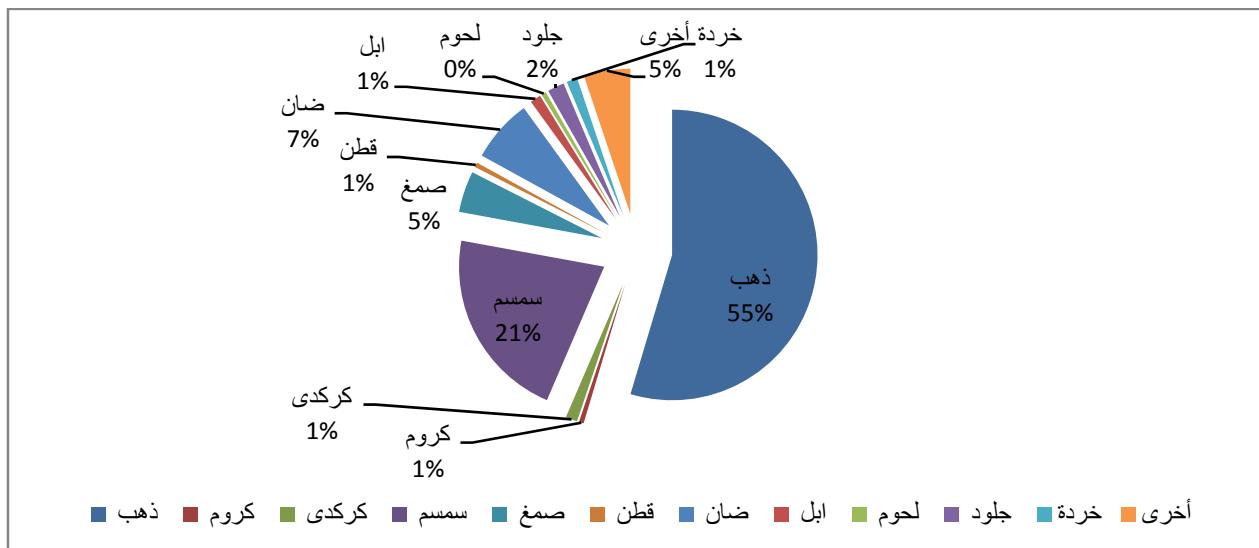
ساهم ارتفاع حصيلة صادر السلع المعدنية خاصة الذهب الى تحسين موقف القطاع الخارجى . ومن المتوقع ان تكتفى الدولة جهودها لتحسين اداء الصادرات غير البترولية، وفيما يلى تفاصيل الصادرات غير البترولية :

الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية مارس 2011 (ملايين الدولارات)

الساعة	الصادرات غير البترولية	2011	2010	مارس	الحدائق
النفط الخام	338.18	118.53	451.91	148.36	الصادرات غير البترولية
الغاز الطبيعي	29.52	4.71	23.36	6.52	أخرى
النفط الخام والغاز الطبيعي	5.95	2.57	5.43	2.36	خردة
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال	5.93	2.15	8.48	1.06	جلود
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام	1.51	1.12	2.38	1.10	لحووم
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال	8.08	3.07	5.44	1.88	ابل
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر	31.87	16.46	31.69	12.11	خان
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري	15.83	3.98	2.39	1.95	قطن
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي	12.66	4.50	20.74	6.98	سمخ
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي	51.29	11.12	96.92	22.40	سمسم
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي	5.12	1.37	5.82	2.48	لحركمي
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي والبترول المعدني	0.67	0.34	2.39	0.68	حرووة
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي والبترول المعدني والذهب	169.74	67.14	246.88	88.85	ذهب
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي والبترول المعدني والذهب والفضة	2010	2010	2011	2011	نحاس
النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي والبترول المعدني والذهب والفضة والنحاس	حتى نهاية مارس	مارس	حتى نهاية مارس	مارس	النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسال والبترول الخام والبترول المسال والبترول المكرر والبترول البشري والبترول البلاستيكي والبترول الكيماوي والبترول الكهربائي والبترول المعدني والذهب والفضة والنحاس

بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي

الصادراته غير البترولية للقتدرة حتى نهاية مارس 2011



بلغت نسبة الالات والمعدات الى جملة واردات فى مارس 2011 32.1%، ورادات المصنوعات بنسبة 18.6% المواد الغذائية بنسبة 14.5% ، وسائل النقل بنسبة 13% ، المواد الخام بنسبة 9.6% . عليه يشجع البنك المركبزى سياسة احلال الواردات وتشجيع المصادر لتقدم التمويل لقطاعات الزراعة والصناعة بهدف التصنيع لتعظيم السوق المحلي والتصدير .

جدول رقم (6) تفاصيل قيمة الواردات السودانية خلال شهر فبراير ومارس 2011
(ملايين الدولارات)

السلعة	فبراير	نسبة	مارس	النسبة	النسبة
منسوجات	17.3	2.7%	22.2	2.7%	2.7%
مصنوعات	142.0	22.5%	154.0	22.5%	18.6%
الات ومعدات	171.7	27.2%	266.1	32.1%	32.1%
مواد خام	61.5	9.7%	79.7	9.6%	9.6%
مشروبات وتبغ	6.7	1.1%	5.8	0.7%	0.7%
مواد غذائية	118.9	18.8%	119.7	14.5%	14.5%
وسائل نقل	50.3	8.0%	107.2	13%	13%
مواد كيميائية	62.5	9.9%	71.3	8.6%	8.6%
اخري	1.1	0.2%	1.4	0.2%	0.2%
المجموع	631.9	100.0%	827.4	100%	100%

المصدر : قسم ميزان المدفوعات - إدارة الاحصاء - بنك السودان المركزي

يلاحظ انخفاض اجمالي الواردات مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي، من 883.13 مليون دولار في مارس 2010 الى 827.4 مليون دولار في مارس 2011، اي بنسبة 6.3%， ويرجع هذا الانخفاض الى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي المتعلقة بمحظر السلع غير الضرورية وتوظيف موارد النقد الاجنبى لاستيراد السلع الضرورية من ناحية والاجراءات التي اتخذت من قبل سلطات الجمارك بهدف ترشيد الطلب على النقد الاجنبى وتحسين موقف ميزان المدفوعات .

6- الذهب والمعادن الاجنبية :

شهدت اسعار الذهب السودانية ارتفاعا طفيفا خلال الشهر الحالي إذ بلغ قيمة الجرام حوالي 41.55 دولار . من جهة اخرى ارتفعت حصيلة صادر السلع المعدنية خلال الفترة (يناير 26 ابريل) من 152.3 مليون دولار في العام 2010 الى 280 مليون دولار في عام 2011 ويعزى ذلك الى زيادة الكميات المصدرة من الذهب مقارنة بالمتوقع، وعليه لابد من مواصلة الاجراءات التحفيزية ووضع خطة قومية تستهدف جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية للتنقيب عن الذهب والمعادن الاجنبية وتسهيل التنقيب عن الذهب وتقديم التمويل الاصغر وفقاً لآليات مستحدثة لضمان التمويل عن طريق مجموعات الضمان الاجتماعي والجموعات القاعدية ، ويطلب ذلك تسهيل الحصول على الآليات التنقيب باختلاف امناطقها وتطوير التشريعات القومية والولائية وال محلية من اجل تطوير هذا القطاع الرائد . يهدف البنك المركزي الى تنشيط عمليات شراء الذهب

وتحويلها مباشرة الى احتياطيات النقد الاجنبى واستخدام الية التدخل فى سوق النقد الاجنبى لاستقرار سعر الصرف من ناحية ولا متصاص السيولة الفائضة فى الاقتصاد من ناحية اخرى.

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية:

بلغ الرصيد الكلى لاصدارات شهامة حسب المستثمرين لقطاعات : بنك السودان ، البنوك التجارية ، المؤسسات والصناديق واللجان والافراد حتى 2011/4/26 حوالى 9436.32 مليون جنيه بنسب تراوح ما بين 38.83% كاعلى نسبة و10.42% كادنى نسبة، كما بلغ العائد لسعر السوق لعدة اصدارات خلال شهر ابريل ما بين 11.40% و0.20% ، وبلغ متوسط العائد السنوى 11.40%. بلغ الرصيد الكلى لشهادات صرح حسب القطاعات المذكورة حوالى 1815.73 مليون جنيه بنسب تراوح ما بين 32.53% كاعلى نسبة ، 4.01% كادنى نسبة بعائد سوقى بلغ 0.50% ، ومتوسط العائد السنوى ب 16% خلال نفس الفترة، اما موقف الرصيد الحالى لشهاب لقطاع بنك السودان والبنوك التجارية بلغ حوالى 243.87 مليون جنيه بنسبة 25.68% لبنك السودان، 74.32% للبنوك التجارية .بلغ اجمالى التداول فى السوق الثانوى فى يوم 2011/4/25 كالتالى : شهامة بقيمة 71.80 مليون جنيه بعدد 138737 شهادة ، صرح بقيمة 28.90 مليون جنيه بعدد 287061 شهادة .اما تعاملات الاجانب (عمليات الشراء) فى السوق الثانوى فبلغت 1546 شهادة لشهامة بقيمة 0.8 مليون جنيه، بينما تقيب الاجانب عن عمليات الشراء لشهادات صرح خلال نفس الفترة .

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر مرتفعاً من (2,367.90) نقطة الى (2368.22) بفارق (0.3) نقطة ، حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التأمين، الصناعي، الاتصالات والوسائط ، الاجنبى، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجل القطاع الزراعي و الخدمات المالية غياباً عن تداول في هذا الشهر. شهد قطاع الاتصالات والوسائط ليوم 2011/4/26 ارتفاع في سعر سهم مجموعة سودايل من (1.68) جنيه الى (1.75) جنيه ، انخفض سعر قطاع الصناديق الاستثمارية بينما ارتفع سعر صندوق بيت الاستثمار الانمائى من (10.03) جنيه الى (10.05) جنيه، واستقر سعر صندوق الاستثمار في الاوراق المالية الثانى عند (10.25) جنيه ، صندوق الاستثمار المستثمر الثانى عند (10.06) جنيهاً.

والله الموفق ،

بنك السودان المركبى- الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء

ادارة البحوث والتنمية